المصادر النفطية ودقة المعلومات

على الرغم من الأهمية القصوى للمصادر النفطية وارتباطها الوثيق بجميع نواحي الاقتصاد العالمي، وكونها بحق شريان الحياة، إلا أن اهتمام المجتمع الدولي بصحة المعلومات التي ينقلها الإعلام حول الكميات المتبقية والقابلة للإنتاج يُعدّ في أدنى المستويات. والدليل على ذلك أن أرقام الاحتياطي العالمي الثابت وجوده، الذي من المفترَض أنها تُمثِّل حقيقة الوضع الحالي لمصادر الطاقة، ويتداولها الكتاب والمحللون والوكالات الدولية المتخصصة لم تتغير جوهريًّا منذ أكثر من عشرين عامًا مضت، وهي أصلًا قبل ذلك التاريخ لم تكن مؤكدة وموثقة، مع أن كميات الإنتاج في ازدياد مستمر، ولم نسمع عن اكتشافات ذات أهمية تذكر خلال تلك المدة، فأي رسالة نبلغها للعالم المتعطش للطاقة؟

ومن باب الإيجاز لن نتطرق لوضع جميع الدول المنتجة والمصدرة، بل سنختار فقط دولة واحدة تُمثل معظم دول (الأوبك)، وهي الكويت. فقد تم أول اكتشاف للحقول النفطية في الكويت عام ١٩٣٨م، متزامنًا تقريبًا مع اكتشاف النفط في المملكة. وعام ١٩٨٤م وصل الاحتياطي الثابت وجوده في الكويت والقابل للإنتاج إلى ما يُقارب أربعة وستين مليار برميل، إن

صح التقدير. وبعد عام واحد؛ أي عام ١٩٨٥م قررت حكومة الكويت رفع الاحتياطي من أربعة وستين مليار برميل إلى تسعين مليار برميل بجرَّة قلم، كما فعلت آنذاك معظم الدول المصدرة للنفط داخل منظمة (أوبك) رغبة منها، فيما يظهر، في رفع حصتها من السوق النفطية أو ما يسمى (الكوتا). وكان ذلك بقرار سياسي لا علاقة له بالواقع، وبعد بضعة أعوام ارتفع الاحتياطي الكويتي بحسب التقديرات الرسمية إلى مئة مليار برميل. ومنذ ذلك التاريخ ورقم كميات الاحتياطي النفطي في معظم تلك الدول لم يتغير، ومنها بطبيعة الحال الكويت، على الرغم من إنتاج عشرات المليارات من البراميل النفطية خلال الخمس وعشرين سنة الماضية. وتسربت خلال العقد الماضي معلومات غير مؤكدة رسميًّا تُفيد بأن الاحتياطي الحقيقي المتبقي لدى الكويت لا يزيد على ثمانية وأربعين مليار برميل، وهو احتياطي ضخم بكل المقاييس، بالنسبة إلى دولة صغيرة بحجم الكويت. وهناك احتمال كبير أن هذه المعلومات قد تكون صحيحة؛ لأننا لم نسمع عن أي تعليق رسمي ينفي صحتها.

ومن المعلوم أن عدد سكان الكويت الذين يحملون الهوية الكويتية لا يزيد على المليون نسمة، ومع ذلك فالإنتاج الكويتي اليومي يتجاوز مليونين ونصف المليون برميل، وهذا إسراف فاحش لا مُبرر له، وتفريط شديد في ثروة ناضبة. وكحال بقية مواطني الخليج، فالشعب الكويتي مستهلك، وغير مُنتج، وغارق في الرفاهية في جميع شؤون الحياة، وخطر ذلك هو أن الأجيال القادمة، عندما تنضب هذه الثروة الثمينة، لن ترث ما يمكن أن يفتح لها أيًّا من مصادر الرزق كالعقول المبدعة والأيدي الماهرة والصناعات المتقدمة.

وهذه هي حال جميع شعوب منطقة الخليج، فظروفهم وبيئتهم وحياتهم متشابهة، وكذلك سيكون مصيرهم، إن لم يتداركوا الأمر، ويحافظوا على ما تبقى من ثرواتهم، ويولوا أهمية خاصة إنتاجية أفراد المجتمع بوصفها أساسًا للنمو الاقتصادي، بدلًا من الركون فقط لاستنزاف الموارد الطبيعية بوصفه مصدرًا للمعيشة. وكان الشعب الكويتي، قبل أربعة عقود، مُمَثَّلًا في مجلس الأمة آنذاك، مثالًا يُحتذى به في محاسبة المسؤولين عن الإسراف في إنتاج النفط الزائد على حاجة الاقتصاد الوطني، وهو ما لم نرَ له وجودًا اليوم، لا في مجلس الأمة الجديد، ولا في وسائل الإعلام المختلفة، بل ما هو حاصل اليوم هو العكس تمامًا، إذ يُخطط المسؤولون في الكويت، بحسب ما نسمع، لرفع كمية الإنتاج إلى مستوى أربعة ملايين برميل في اليوم عام ٢٠٢٠م، وهو رقم خيالي بالنسبة إلى عدد السكان، ولماذا هذا الحرص الشديد على استنزاف ثروة ناضبة في بلد صحراوي وشعب غير مُنتج؟ هل أسقطنا الأجيال القادمة من حسابنا، ونسبة كبيرة من دخلنا الكبير اليوم تذهب للخدمات الترفيهية ومساعدات لدول هي أفضل حالًا منا؟

وهنا نعود إلى صلب الموضوع، وهو أهمية إطلاع المجتمع الدولي على الوضع الحقيقي لمصادر الطاقة الرخيصة، ونعني بذلك احتياطي النفط التقليدي مُتدني التكلفة، الذي اعتاده العالم بوصفه مصدرًا رخيصًا وبكميات كانت دائمًا تزيد على كميات الطلب، وهناك بطبيعة الحال النفط غير التقليدي: كالنفط الصخري والنفط الثقيل والرمال النفطية، التي تكوِّن احتياطياتها مجتمعة أكثر من ثلاثة أضعاف النفط التقليدي. لكن، لأن تكلفة إنتاجها يزيد على عشرة أضعاف تكلفة النفط العادي،

ولصعوبة إنتاجها بكميات كبيرة، فليس لها الأهمية نفسها، التي يتمتع بها النفط التقليدي. فكيف نوهم المستهلكين بأن الاحتياطي الكويتي، بوصفه مثلًا عن بقية الدول المصدرة، يبلغ أكثر من مئة مليار برميل، بينما هو في الواقع أقل من خمسة وأربعين مليار برميل؟ وقس على ذلك احتياطي بقية الدول المصدرة، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. ولنفترض أن دول العالم اعتمدت على أرقام الاحتياطي الوهمي، وبنت سياساتها المتعلقة بمستقبل مصادر الطاقة على هذا الأساس، وفجأة اكتشفوا بعد عقد أو عقدين أن الوضع مختلف تمامًا، وأن عليهم أن يُعيدوا حساباتهم من أجل أن يتفادوا وقوع كوارث اقتصادية وفوضى اجتماعية بسبب نقص في مصادر الطاقة سيكون ذلك مُتأخرًا، ولن يكون بالإمكان إصلاح ما أفسده الدهر، وسيكون الضرر عامًّا يشمل حتى اقتصاد الدول نفسها المصدرة للمواد النفطية.